



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединенных Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



لجنة المالية

الدورة الحادية والسبعون بعد المائة

روما، 29-31 مايو/أيار 2018

استخدام احتياطي حساب تسوية دعم البرامج والإدارة

يرجى توجيه أي أسئلة تقنية تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى:

السيد Sean O'Brien

مدير شعبة الميزانية والبرمجة ونائب رئيس الشؤون المالية

برنامج الأغذية العالمي

هاتف: +3906 6513 2682



يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)؛
وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة
ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة: www.fao.org

موجز تنفيذي

- ◀ تُعرض وثيقة "استخدام احتياطي حساب تسوية دعم البرامج والإدارة" على المجلس التنفيذي للموافقة عليها.
- ◀ وأنشئ حساب تسوية دعم البرامج والإدارة (حساب التسوية) في عام 2002 لتسجيل الفرق بين إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة للبرنامج ونفقات دعم البرامج والإدارة المتكبدة فيه خلال الفترة المالية.
- ◀ ومن بين الأغراض المتفق عليها لاستخدام حساب التسوية ما يلي:
- (أ) المبادرات المؤسسية الحاسمة أو صناديق الدعم المواضيعية؛
- (ب) تعزيز احتياطات البرنامج؛
- ويقتضي أي استخدام لحساب التسوية موافقة المجلس التنفيذي.
- ◀ وقدمت الأمانة اقتراحين لاستخدام حساب التسوية:
- تحويل 35 مليون دولار أمريكي إلى حساب الاستجابة العاجلة من أجل زيادة تحسين قدرته على تخصيص أموال للبرامج دون الإخلال في الوقت نفسه بسمّتيه الأساسيين وهما كونه دواراً ومتجدداً؛
 - تخصيص 30 مليون دولار أمريكي لصندوق مقابلة مساهمات الجهات المانحة الناشئة من أجل إعادة تنشيطه ليتمكن من دعم شراكات التوأمة. وسيؤدي ذلك إلى تيسير تعبئة موارد ذات شأن من البلدان الأقل نمواً والمنخفضة الدخل وبلدان الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط (المحددة على هذا النحو طبقاً لتصنيف لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)، وذلك عن طريق مقابلة مساهماتها العينية بأموال نقدية.
- ◀ وتعرض الوثيقة أيضاً الاستخدامات الممكنة الأخرى للأموال الفائضة المتبقية في حساب التسوية.

التوجيهات المطلوبة من لجنة المالية

- ◀ يرجى من لجنة المالية أن تحيط علماً بالوثيقة "استخدام احتياطي حساب تسوية دعم البرامج والإدارة".

مشروع المشورة

- ◀ تشير لجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة على المجلس التنفيذي للبرنامج بأن يوافق على استخدام مبلغ 65 مليون دولار أمريكي من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة.

المجلس التنفيذي
الدورة السنوية
روما، 18-22 يونيو/حزيران 2018

World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي



البند 6 من جدول الأعمال
WFP/EB.A/2018/6-C/1
مسائل الموارد والمالية والميزانية
للموافقة

التوزيع: عام
التاريخ: 11 مايو/أيار 2018
اللغة الأصلية: الإنكليزية

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع البرنامج على الإنترنت (<https://executiveboard.wfp.org>).

استخدام احتياطي حساب تسوية دعم البرامج والإدارة

مشروع القرار*

بعد أن نظر المجلس في الوثيقة "استخدام احتياطي حساب تسوية دعم البرامج والإدارة" (WFP/EB.A/2018/6-C/1)، فإنه يوافق على تخصيص 35 مليون دولار أمريكي من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة لحساب الاستجابة العاجلة و20 مليون دولار أمريكي لصندوق مقابلة مساهمات الجهات المانحة الناشئة وذلك للأغراض الموصوفة في الوثيقة.

* هذا مشروع قرار، وللاطلاع على القرار النهائي المعتمد من المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيد C. Kaye

مدير

شعبة الشراكات مع الحكومات

هاتف: 066513-2197

السيد S. O'Brien

مدير شعبة الميزانية والبرمجة

ونائب رئيس الشؤون المالية

هاتف: 066513-2682

مقدمة

- 1- أنشئ حساب تسوية دعم البرامج والإدارة (حساب التسوية) في عام 2002. ويُسجل الحساب الفرق بين إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة للبرنامج ونفقات دعم البرامج والإدارة المتكبدة فيه خلال الفترة المالية. ويُمكن استخدام الحساب للأغراض التالية:⁽¹⁾
- (أ) تغطية أي فرق بين إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة ونفقات دعم البرامج والإدارة الموافق عليها؛
- (ب) العمل كاحتياطي لتغطية مخاطر الانخفاضات في إيرادات الدعم غير المباشرة أو عدم كفاية التمويل من ميزانية دعم البرامج والإدارة؛
- (ج) المبادرات المؤسسية الحاسمة أو صناديق الدعم المواضيعية؛
- (د) تعزيز احتياطات البرنامج.
- 2- ويقتضي استخدام رصيد حساب التسوية موافقة المجلس التنفيذي.
- 3- وقد أظهرت البيانات المالية المراجعة للبرنامج في نهاية عام 2017 أن رصيد حساب التسوية يبلغ 256.8 مليون دولار أمريكي. ورغم سحب بعض المبالغ الكبيرة، ازداد الرصيد باطراد في السنوات الأخيرة بسبب المستويات المرتفعة جداً من إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة المستمدة من المساهمات المتلقاة في الوقت الذي ظلت فيه ميزانية دعم البرامج والإدارة عند مستوى متسق مع مستويات المساهمات المتوقعة.

الجدول 1: حركة حساب تسوية دعم البرامج والإدارة خلال عام 2017	
البيانات المالية لعام 2017	مليون دولار أمريكي
رصيد الحساب في 1 يناير/كانون الثاني 2017	212.4
إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة في عام 2017	401.2
نفقات دعم البرامج والإدارة في عام 2017	328.7
المبادرات المؤسسية الحاسمة	13.5
تحويلات إلى حساب الاستجابة العاجلة	15.0
رصيد الحساب في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017	256.8

- 4- وفي عام 2006، قرر المجلس التنفيذي ربط رصيد حساب التسوية بالاعتمادات السنوية لدعم البرامج والإدارة التي يوافق عليها المجلس. وتحدّد الرصيد المستهدف بما يعادل أربعة أشهر من نفقات دعم البرامج والإدارة غير المباشرة (عُدّل في عام 2015 إلى شهرين كحد أدنى وخمسة أشهر كهدف) لتغطية الفترة اللازمة للتكثيف مع الانخفاض الطويل الأجل في إيرادات الدعم غير المباشرة وتنفيذ تخفيضات التكاليف المرتبطة بدعم البرامج والإدارة.
- 5- وتحدد خطة الإدارة للبرنامج (2018-2020) موافقات المجلس التنفيذي بشأن استخدام حساب التسوية على النحو التالي:

- ◀ تحويل 9 ملايين دولار أمريكي إلى احتياطي حساب الاستجابة العاجلة؛
- ◀ تحويل 8 ملايين دولار أمريكي إلى الحساب الخاص لبرنامج رفاه الموظفين؛
- ◀ تخصيص 35.6 مليون دولار أمريكي للمبادرات المؤسسية الحاسمة.

6- واستناداً إلى الرصيد الختامي لحساب التسوية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017، والاستخدامات لعام 2018 التي أُقِرَّت بالفعل في خطة الإدارة، كان الرصيد المعدل لحساب التسوية في يناير/كانون الثاني 2018 كما يلي:

الجدول 2: الرصيد المعدل لحساب التسوية	
مليون دولار أمريكي	
256.8	رصيد الحساب في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017
(17.0)	تحويلات عام 2018 إلى الاحتياطات والحسابات الخاصة
(35.6)	المبادرات المؤسسية الحاسمة لعام 2018
204.2	الرصيد المعدل لحساب التسوية في 1 يناير/كانون الثاني 2018

7- وتتوقع خطة الإدارة للبرنامج (2018-2020) أن إيراداته ستبلغ 5.7 مليار دولار أمريكي في عام 2018، مما يترتب عليه توقع أن تبلغ إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة 242.9 مليون دولار أمريكي. واستناداً إلى أحدث توقع لإيرادات عام 2018، وهو 6.5 مليار دولار أمريكي، فمن المنتظر أن يبلغ الرصيد الختامي لحساب التسوية 259.8 مليون دولار أمريكي في عام 2018، كما يلي:

الجدول 3: توقعات حساب التسوية لعام 2018	
مليون دولار أمريكي	
256.8	رصيد الحساب في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017
391.0	إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة استناداً إلى إيرادات للبرنامج قدرها 6.5 مليار دولار أمريكي
(335.4)	ميزانية دعم البرامج والإدارة المعتمدة لعام 2018
(17.0)	تحويلات عام 2018 إلى الاحتياطات والحسابات الخاصة
(35.6)	المبادرات المؤسسية الحاسمة لعام 2018
259.8	الرصيد الختامي المتوقع في 31 ديسمبر/كانون الأول 2018

8- ويتجاوز الرصيد الختامي المتوقع البالغ 259.8 مليون دولار أمريكي لعام 2018 الرصيد المستهدف وهو 139.8 مليون دولار أمريكي بمقدار 120 مليون دولار أمريكي. ويمثل هذا الفائض فرصة لمزيد من الاستثمارات الاستراتيجية.

الاستخدامات المقترحة لفائض حساب التسوية

9- تقترح الأمانة تخصيص جزء من هذا الفائض للاستخدامات التالية، والتي ستمهم في تحسين القدرة التشغيلية:

الجدول 4: استخدامات مقترحة لفائض حساب تسوية دعم البرامج والإدارة	
مليون دولار أمريكي	
35	حساب الاستجابة العاجلة
30	صندوق مقابلة مساهمات الجهات المانحة الناشئة
65	المجموع

10- وسوف يُسهم تخصيص 35 مليون دولار أمريكي لحساب الاستجابة العاجلة في تحقيق الهدف السنوي البالغ 200 مليون دولار أمريكي، في حين سوف يبسر توفير 30 مليون دولار أمريكي إضافية لصندوق مقابلة مساهمات الجهات المانحة الناشئة زيادة المساهمات المقدمة من الحكومات الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 2 منها.

حساب الاستجابة العاجلة: 35 مليون دولار أمريكي

- 11- أنشئ حساب الاستجابة العاجلة في عام 1991. وهو آلية تمويل مرنة ومتجددة ودوّارة ومتعددة الأطراف متاحة للتصدي لحالات الطوارئ ومنع حدوث نقص حرج في الحالات المنطوية على تهديد للأرواح.⁽²⁾ ويتيح الحساب للبرنامج إمكانية توفير المساعدة الفورية في حالة عدم وجود توقعات للمساهمات في مشروع ما أو مساهمات فعلية فيه.⁽³⁾ وذلك أمر حاسم الأهمية بالنسبة لتمكين البرنامج من الاستجابة على نحو استباقي للمتطلبات الإنسانية الناشئة في الوقت الذي تأخذ فيه عمليات اتخاذ المانحين للقرارات والتفاوض وتأكيد المساهمات مجراها. وبالتالي، يوفّر حساب الاستجابة العاجلة بالفعل شكلاً من الإقراض الداخلي للمشروعات في الحالات المنطوية على تهديد للأرواح عندما يكون البرنامج غير قادر على توفّع المساهمات.
- 12- ومنذ عام 2011، جرى تخصيص 1.17 مليار دولار أمريكي من حساب الاستجابة العاجلة لعمليات البرنامج على الصعيد العالمي – أي بمتوسط قدره 167 مليون دولار أمريكي سنوياً.
- 13- ويُمكن تخصيص أموال حساب الاستجابة العاجلة حتى مستوى الأموال الفعلية المتاحة في الحساب إضافة إلى المساهمات المؤكدة التي لم ترد بعد. ولا يستفيد حساب الاستجابة العاجلة من الرفع المالي على النحو المسموح به في إطار آلية الإقراض الداخلي للمشروعات، والتي يعمل احتياطي تشغيلي قدره 95 مليون دولار أمريكي بمقتضاها كشبكة أمان تسمح بما يصل إلى 570 مليون دولار أمريكي من الإقراض الداخلي للمشروعات.
- 14- وبغية تحقيق أكبر أثر لحساب الاستجابة العاجلة، تقترح الإدارة تحويل 35 مليون دولار أمريكي من حساب التسوية إلى حساب الاستجابة العاجلة من أجل زيادة القدرة على تخصيص أموال هذا الحساب الأخير للبرامج دون الإخلال في الوقت نفسه ببيمّتيه الأساسيتين وهما كونه دوّاراً ومتجدداً. وهذا الاقتراح مسموح به تحت عنوان "تعزيز احتياطات البرنامج" حسبما وافق عليه المجلس.

صندوق مقابلة مساهمات الجهات المانحة الناشئة

- 15- تسمح الفقرة (و) من المادة الثالثة عشرة-4 من اللائحة العامة لحكومات البلدان النامية وحكومات البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والجهات المانحة غير التقليدية الأخرى حسبما يحدده المجلس التنفيذي بتقديم مساهمات للبرنامج في شكل سلع أو خدمات فقط، شريطة أن يتحمل مانح آخر أو مانحون آخرون التكاليف التشغيلية وتكاليف الدعم بالكامل.
- 16- ويعمل صندوق مقابلة مساهمات الجهات المانحة الناشئة، الذي أنشئ في عام 2003، كملاد أخير لتمويل التكاليف التشغيلية وتكاليف الدعم ذات الصلة بالمساهمات المقدمة في شكل سلع من جهات مانحة ناشئة مؤهلة غير قادرة على توفير أموال لتغطية هذه التكاليف.
- 17- ويعمل الصندوق، منذ إنشائه، كمرفق مؤسسي رئيسي لدعم شراكات التوأمة وتيسير تعبئة موارد ذات شأن من البلدان الأقل نمواً والمنخفضة الدخل وبلدان الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط (المحدّدة على هذا النحو طبقاً لتصنيف لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)، وذلك عن طريق مقابلة مساهماتها العينية بأموال نقدية وبالتالي تيسير استرداد التكاليف بالكامل. ويبلغ سقف الإنفاق السنوي لصندوق مقابلة مساهمات الجهات المانحة الناشئة 4 ملايين دولار أمريكي.
- 18- وفي الفترة ما بين عامي 2003 و2016، أتاح الصندوق – بأموال إجمالية قدرها 47.5 مليون دولار أمريكي – إمكانية تقديم مساهمات عينية مجموعها 76 مليون دولار أمريكي؛ وهكذا، نجم عن كل دولار أنفق من خلال الصندوق 1.6 دولار أمريكي إضافي دعماً لثلاثة وثلاثين بلداً تتلقى المساعدة من البرنامج.

⁽²⁾ WFP/EB.3/2004/12-A

⁽³⁾ WFP/EB.A/2015/6-J/1

- 19- وقد يستر استخدام الصندوق بنجاح توسيع قاعدة المانحين للبرنامج، حيث أدى إلى إشراك 30 حكومة مختلفة وحفز شراكات جديدة بشأن الموارد.
- 20- وبحلول عام 2016، كان الصندوق قد استنفد تماماً، مما عرقل فرص تعبئة الموارد وعقد الشراكات مع الحكومات المضيفة لعمليات البرنامج.
- 21- وبالتالي، تطلب الإدارة إلى المجلس التنفيذي الموافقة على إعادة تنشيط الصندوق عن طريق تخصيص من حساب التسوية. وسوف يُستخدم التخصيص على نحو يتماشى مع الأطر المنشأة بموجب خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والخطة الاستراتيجية للبرنامج (2017-2021) وسياسة الخطط الاستراتيجية القطرية.
- 22- وتعزز الإدارة، خلال الدورة العادية الثانية للمجلس في عام 2018، أن تطلب تعديل الفقرة (و) من المادة الثالثة عشرة-4 من اللائحة العامة بحيث يجوز تلقي المساهمات من حكومات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والجهات المانحة غير التقليدية الأخرى نقداً إلى جانب تلقيها طبقاً للأحكام القائمة بشأن المساهمات المقدمة في شكل سلع أو خدمات لمقابلتها بأموال مقدمة من مانحين آخرين.

الأهداف

- 23- يقتضي تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة والوصول إلى الأشخاص الذين ما زالوا يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وعددهم 815 مليون شخص، إطلاق إمكانات البلدان الأقل نمواً والمنخفضة الدخل وبلدان الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط للمساهمة في وضع حدٍّ للجوع وسوء التغذية.
- 24- ويُمكن استخدام صندوق مقابلة مساهمات الجهات المانحة الناشئة كأداة مؤسسية لتعبئة الموارد التكميلية وفي الوقت نفسه تعزيز أهداف التنمية المستدامة الرئيسية المتعلقة بالقيادة الوطنية وبناء القدرات في البلدان المتلقية. وسوف يُستخدم الصندوق بعد إعادة تنشيطه لتعزيز الأهداف المحددة التالية:
- (أ) زيادة حجم الموارد المتاحة لتلبية احتياجات المستفيدين وتنفيذ برنامج عمل البرنامج إلى الحدِّ الأقصى من خلال تعبئة أموال وبيع وخدمات تكميلية لا تُتاح على نحو آخر؛
- (ب) تعزيز الملكية الوطنية والقيادة على المستوى القطري عن طريق توفير حوافز لتعبئة الموارد الداخلية من أجل تلبية احتياجات البرامج التي يدعمها البرنامج؛
- (ج) دعم الحكومات الوطنية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة عبر تعزيز التعاون التقني ومبادرات تعزيز القدرات، وتيسير نشر الخبراء في البلدان النامية والوصول إلى الخبرة والتكنولوجيا من خلال طرق تنفيذ مبتكرة.

معايير التخصيص

- 25- سوف يستمر استخدام صندوق مقابلة مساهمات الجهات المانحة الناشئة كأداة استراتيجية متاحة للبلدان المؤهلة دعماً للأهداف الموصوفة أعلاه. ويتمثل الهدف الرئيسي للصندوق في توفير حوافز للبلدان على المساهمة بالأموال والسلع والخبرة في العمليات المنطوية على إمكانات كبيرة وفي الوقت نفسه ضمان تحقيقها أكبر أثر على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
- 26- وفي هذا الصدد، سوف تُخصَّص أموال من الصندوق لمقابلة المساهمات المقدمة في شكل أموال أو سلع أو خدمات أو خبرة والواقعة في إحدى الفئتين التاليتين:
- (أ) المساهمات المقدمة من بلدان مضيفة إلى عمليات البرنامج داخل البلدان ذاتها؛

(ب) المساهمات المقدمة من بلدان نامية مصنفة طبقاً للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي باعتبارها من البلدان الأقل نمواً والمنخفضة الدخل وبلدان الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط إلى عمليات البرنامج في بلدان مختلفة.

27- وسوف تكون المخصصات محدودة بمبلغ مليون دولار أمريكي في أي سنة تقويمية للبلد الواحد، بينما يكون إجمالي المخصصات محدوداً بمبلغ 10 ملايين دولار أمريكي لكل سنة تقويمية. وسوف يكون الهدف هو تخصيص 60 في المائة على الأقل من أموال صندوق مقابلة مساهمات الجهات المانحة الناشئة للفئة الأولى، بما يضمن مساهمة البرنامج على نحو يُعتد به في المبدأ الرئيسي الذي تنطوي عليه أهداف التنمية المستدامة والمتمثل في الملكية الوطنية وتعبئة الموارد الداخلية.

الاستنتاج

28- سوف يستخدم البرنامج صندوق مقابلة مساهمات الجهات المانحة الناشئة المُعاد تنشيطه على نحو استراتيجي من أجل تيسير زيادة المساهمات المقدمة من الحكومات الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 2 منها. وسوف يُسهم الصندوق على وجه الخصوص في حفز شراكات جديدة بشأن الموارد مع الحكومات الوطنية، عن طريق السماح بمساهمات لا تُتاح على نحو آخر لخطط البلدان بشأن تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة. ويتوقع البرنامج أن تؤدي النتائج الناجحة والموارد المستمدة من الحكومات المضيفة الوطنية إلى تشجيع مزيد من البلدان على الانضمام إلى هذه المبادرة وزيادة المساهمات المقدمة من المشاركين الحاليين. وبالتالي، سوف يدعم الصندوق أيضاً الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة عن طريق توفير حوافز على استخدام الموارد الداخلية لتحقيق هذه الأهداف وتوسيع نطاق المانحين الخارجيين، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

الملحق

الاستخدامات المُمكنة الأخرى لرصيد حساب التسوية

1- سوف تؤدي الاقتراحات الواردة أعلاه، في حالة الموافقة عليها، إلى السحب من حساب التسوية على النحو التالي:

مليون دولار أمريكي	
259.8	الرصيد الختامي المتوقع لحساب التسوية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2018
(35.0)	تحويل إلى حساب الاستجابة العاجلة
(30.0)	تحويل إلى صندوق مقابلة مساهمات الجهات المانحة الناشئة
194.8	فائض حساب التسوية

2- وبالنظر إلى وجود أموال فائضة في صندوق مقابلة مساهمات الجهات المانحة الناشئة حتى بعد تنفيذ الاقتراحات الواردة في هذه الوثيقة، قد تنظر الأمانة في طرح اقتراحات إضافية لاستخدام الرصيد، وازعة في اعتبارها رصيد الصندوق الذي أُنقذ على المحافظة عليه، بما يكافئ خمسة أشهر من نفقات دعم البرامج والإدارة غير المباشرة. ويرد اقتراحان من هذا القبيل في الفقرات التالية.

صندوق البرنامج الاستثماري لعام 2030

3- في سياق تنفيذ خارطة الطريق المتكاملة، من الضروري أن يواصل البرنامج ضمان قدرة كافية تواكب جهوده الرامية إلى دعم خطة عام 2030 والهدفين 2 و17 من أهداف التنمية المستدامة والتصدي للجوع ودعم الشراكات المعززة. وقد أظهرت مراجعة داخلية جرت مؤخراً للتنفيذ التجريبي لخارطة الطريق المتكاملة، ضمن جملة أمور، أن بعض المكاتب القطرية اعتمد نهجاً لا ترقى إلى المستوى الأمثل في تنفيذ الخطط الاستراتيجية القطرية وأن هناك حاجة إلى تمويل أولي لدعم تصميم الأدوار والأنشطة وتنفيذها بفاعلية طبقاً للخطط الاستراتيجية القطرية. والمكاتب القطرية منخرطة بالفعل في عملية تهدف إلى تغيير طريقة عملها، وهو ما ينطوي على مجالات عمل جديدة لم يسبق للبرنامج الاضطلاع بها؛ وإجراء تغييرات في حجم الحوافز التشغيلية ونوعها؛ وتخطيط استراتيجيات خروج للأنشطة المقرر تسليمها لأصحاب مصلحة آخرين مثل الحكومات.

4- ويتسم إنشاء مصدر تمويل مكرس لعمليات الانتقال في إطار عملية التخطيط الاستراتيجي القطري بأهمية كبيرة لتعزيز قدرة البرنامج على إعادة تشكيل طرق عمله عن طريق توفير القدرة على ضمان التنفيذ الكامل للخطط الاستراتيجية القطرية أو الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة. ومن شأن وجود صندوق للانتقال أن يساعد على راب الصدع بين طرق العمل السابقة والجديدة وأن يضمن أن البرنامج قادر على أن يعيد تموضع أنشطته وتفعيلها استناداً إلى استعراضات استراتيجية وطنية شاملة للجوع، بما في ذلك من خلال نشر الدعم بفاعلية وكفاءة خلال جميع مراحل عملية التخطيط الاستراتيجي القطري. ولن يكون الغرض من وجود صندوق مكرس أن يتداخل مع آليات تمويل قائمة أخرى، وإنما بالأحرى أن يدعم عملية الانتقال في إطار الخطط الاستراتيجية القطرية في البلدان التي تستوفي معايير دنيا للانتقال (على سبيل المثال، الانتقال إلى أدوار وأنشطة مهمة جديدة، بما في ذلك تقوية القدرات على نحو معزّز، ومعالجة الثغرات القصيرة الأجل في المواهب والمهارات، وإقامة الشراكات، وما إلى ذلك). وسوف يغطي الصندوق فترة سنتين تقويميتين كحدّ أقصى، ولن تأخذ إدارة البرنامج في الحسبان سوى طلب واحد فقط لتمويل الانتقال خلال دورة الخطة الاستراتيجية القطرية في بلد ما.

جمع الأموال من القطاع الخاص

- 5- في معرض وضع البرنامج استراتيجية جديدة لإقامة الشراكات مع القطاع الخاص وجمع الأموال منه، يتمثل هدف رئيسي في جعل أنشطة جمع الأموال من القطاع الخاص ذاتية التمويل على المدى المتوسط إلى الطويل. ويقضي النهج العام لتحقيق ذلك بأن يوحد البرنامج، في إطار حافظة من تدفقات الدخل (من المؤسسات والشركات والأفراد)، ما يكفي من الدخل غير المقيد مع مرور الوقت لاستثمار جزء منه في توسيع عملية جمع الأموال وبالتالي زيادة الدخل في المستقبل. وهذا نهج معياري تستخدمه وكالات الأمم المتحدة الأخرى التي تسعى إلى جمع الأموال من القطاع الخاص، وكذلك المنظمات غير الحكومية. وعلى الرغم من أن الدخل غير المقيد يُمكن أن يأتي من مانحين من جميع الأنواع، فمن الأرجح كثيراً أن يتولد من خلال التبرعات الفردية، وخاصة التبرعات الشهرية، وبالتالي فإن وجود حافظة من تدفقات الدخل تشمل عنصراً كبيراً من التبرعات الفردية أمر حاسم الأهمية لنجاح هذا النهج.
- 6- ولا يُمكن للتبرعات الفردية أن تزيد دون استثمار، وبالتالي يحتاج الأمر إلى رأس مال استهلاكي من أجل تمويل عمليات جمع الأموال من القطاع الخاص والاستثمار إلى أن يصير بالإمكان استخدام ما يكفي من التبرعات لتغطية مثل هذه التكاليف وتُصبح العملية ذاتية التمويل.
- 7- ومن المتوقع أن يبدأ تنفيذ الاستراتيجية الخاصة بالقطاع الخاص في عام 2018، ومن حيث التبرعات الفردية يمثل عام 2018 عام الاختبار وبناء القدرات، التي تموّل حالياً بواسطة مبادرة مؤسسية حاسمة يُخصّص بمقتضاها 3 ملايين دولار أمريكي من خلال خطة الإدارة للبرنامج (2018-2020).